أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن

رغد باسم الدحادحة *　　أ.د أحمد إبراهيم الملاوي**

تاريخ وصول البحث: 2024/4/5م　　تاريخ قبول البحث: 2024/11/13م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن، بالإضافة إلى أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل النمو السكاني على عجز الموازنة العامة الأردنية. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على منهجيّ التحليل الوصفي والتحليل القياسي، وتم إجراء العديد من الاختبارات التشخيصية مثل اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية، واختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني. كما تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

وأظهرت نتائج الدراسة أن عجز الموازنة العامة يتأثر سلبياً بالاستقرار السياسي، إذ إنَّه خلال الفترة الثانية والثالثة يتزايد مقدار تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والعائد إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي ليصل إلى 7.40% و15.09% على التوالي، بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي يفسر حوالي 15.73% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والتي تعود إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي في الفترة الثامنة، ومن الملاحظ أن هذه النسبة في ازدياد حتى الفترة العاشرة لتصل إلى 15.99%. وهذا يدل على أن الاستقرار السياسي يؤثر على عجز الموازنة العامة مع مرور الزمن. كما تشير نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل إلى أن أي صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد للاستقرار السياسي تؤثر سلباً على عجز الموازنة العامة، أي أن زيادة الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة في الأردن.

* باحثة.

** أستاذ دكتور، كلية الاعمال، جامعة اليرموك.

The Impact of Political Stability on Budget Deficit in Jordan

Abstract

This study aimed to investigate the impact of political stability on Jordan's public budget deficit, as well as the impact of gross domestic product, inflation, and population growth on Jordan's public budget deficit. To achieve this goal two methodologies; depend on descriptive and econometric are used. Several diagnostic tests, such as the unit root for stationarity, and lag-length selection, were utilized. Also, an autoregressive model (VAR) model is used.

The results showed that the public budget deficit was influenced negatively by political stability in Jordan, as during the second and third periods the amount of forecast error in the public budget deficit due to political stability increased from 7.40% to 15.09% respectively. Additionally, the political stability explained about 15.73% of the forecasting error of public budget deficit which refer to the random errors in the eighth period. This explanatory power increased to 15.99% in the tenth period. This showed that political stability affected public budget deficits over time. Finally, the results of the impulse response function also indicated that a one standard deviation shock of political stability adversely affected the public budget deficit over the period of time.

❖ المقدمة:

يتصف الاقتصاد الأردني بصغر حجمه وانفتاحه على المحيطين الإقليمي والعالمي، كما يتسم بسمتين أساسيتين انعكستا على الوضع الاقتصادي في الدولة الأردنية هما: ندرة موارده الطبيعية وصغر حجم سوقه. أما من الناحية الاقتصادية فإن صغر حجم الاقتصاد وانفتاحه على الاقتصاد الخارجي يجعله اقتصاداً متلقياً للسعر. وعلى الرغم من انفتاح الاقتصاد الأردني إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات والأزمات على المستويين المحلي والإقليمي، وتعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة أحد أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني، حيث مرت الموازنة الأردنية بظروف صعبة خلال العقود الماضية لأسباب منها ارتفاع تكاليف الطاقة والاضطرابات الإقليمية بسبب أحداث الربيع العربي وارتفاع عبء الدينّ العام. وفي ضوء ما سبق ظهرت تحديات تواجه السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة الأردنية، الأمر الذي يستدعي معالجتها بشكل فعال في ظل تزايد حدة الظروف الإقليمية الصعبة، ولذلك فإن الاستقرار السياسي للدولة قد يكون على المحك، وهنا تكمن مشكلة الدراسة.

❖ **أهمية وهدف الدراسة:**

يعتبر الاستقرار السياسي عاملا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث اتفقت العديد من الدراسات والآراء على ضرورة توفر الاستقرار السياسي والمحافظة على الأمن والسلم في سبيل تخفيض عجز الموازنة العامة (Chtouki & Raouf, 2021; Radu, 2015; Aisen & Veiga, 2011)، لذلك ركزت هذه الدراسة على البحث في أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (1996-2020)، كذلك تكمن الأهمية لهذه الدراسة في عدم وجود بحوث علمية تستعرض أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن، لذلك سعت الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات قد تفيد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الأردن وكذلك الباحثين في هذا المجال. لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة الزمنية (1996-2020) باستخدام بيانات سنوية.

مشكلة الدراسة:

يعاني الأردن من عجز مزمن في الموازنة العامة، ولذلك لا بد من دراسة بعض العوامل التي قد تساهم في حل هذه المشكلة، حيث يعتبر الاستقرار السياسي أحد هذه العوامل الهامة، ولذلك جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

❖ **فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية التالية: عدم وجود علاقة بين الاستقرار السياسي وعجز الموازنة العامة في الأردن.

ومن هذه الفرضية ينبثق السؤال التالي: ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن؟

محددات الدراسة:

إن عدم توفر بيانات عن مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن لأكثر من 25 سنة كان من أكبر العوائق التي واجهت الباحثين في زيادة حجم العينة.

❖ **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

يعرف عجز الموازنة العامة على أنه زيادة النفقات عن الإيرادات للموازنة العامة للدولة، إذ لا تستطيع الإيرادات العامة تغطية وملاحقة الزيادة السريعة في النفقات العامة (Thapa, 2005). إن عجز الموازنة العامة قد يأخذ شكلين أساسين هما العجز في النظام الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، والآخر أن يكون العجز في الموازنة العامة مؤقتا وذلك يعود بسبب اتباع بعض السياسات الاقتصادية لظروف معينة (راضية، 2012).

❖ **الاستقرار السياسي وتعريفه:**

إن الاستقرار السياسي كما عرفه بو عافية (2016) مقتبسا من الموسوعة البريطانية:" الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه طوال الأزمات، ودون صراع داخلي". ويعرف أيضا على أنه مقدار استطاعة النظام السياسي في إدارة الصراعات والأزمات وكيفية التعامل معها بالإضافة إلى النزاعات القائمة داخل المجتمع بنجاح من خلال السماح بالسيطرة عليها والتحكم فيها من غير اللجوء إلى العنف سياسيا الذي بدوره يحسن من كفاءة وشرعية النظام (رشيد، 2022). أما Radu (2015) فيعرف الاستقرار السياسي أنه مقياس للتصورات المتعلقة باحتمالية زعزعة الحكومة والإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك الإرهاب.

- **الاستقرار السياسي في ظل المدارس الفكرية:**

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي أحد الظواهر التي لم يكن لها مفهوم محدد، حيث ظهرت هناك أربع مدارس فكرية تناقش هذا الموضوع وهي: المدرسة السلوكية، والمدرسة النظمية، والمدرسة البنائية الوظيفية، والمدرسة الأدائية.

أولا: المدرسة السلوكية:

ترى المدرسة السلوكية ومفكروها مثل تيدجير ورودلف راميل بأن الاستقرار السياسي يعرف من المنظور السلوكي والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية مثل غياب الرفاهية الاقتصادية واللجوء إلى العنف ضد الدين والعنف السياسي، وفي ضوء ذلك يعتبر النظام السياسي المستقر حسب المدرسة السلوكية هو النظام الذي لا يعاني من مظاهر العنف بشتى أشكاله من حروب أهلية ومظاهرات وانقلابات وغيره (بو عافية، 2016). إذ يرى أنصار هذه المدرسة أن النظام السياسي يجب أن يسوده السلم وطاعة القانون وأن التغيرات السياسية والاجتماعية يجب أن تحكمها الإجراءات المؤسسية وليس أعمال العنف، وبناء على ما سبق عرف هذا الاتجاه الفكري الاستقرار السياسي بأنه هو غياب العنف السياسي وأن تلك السلوكيات والأحداث تتضمن أعمال الشغب والاحتجاجات والانقلابات والحروب الأهلية (غالم، 2018).

ثانيا: المدرسة النظمية:

ترى المدرسة النظمية أن الاستقرار السياسي هو اضمحلال واختفاء التغير الكامل في النظام السياسي، وذلك مثل انتقال الحكم من المدني إلى العسكري أو من الملكي إلى الجمهوري، إذ يدل ذلك على عدم الاستقرار خاصة إذا كان بصورة مستمرة (هيجوت،2001). وتشير المدرسة النظمية في تفسيرها للاستقرار السياسي على قدرة القيادة في المحافظة على النظام السياسي ووجوده، والقدرة على التكيف وضبط التغير من الظروف التي قد تحصل له، كذلك تجد المدرسة النظمية أيضا أن مؤسسات المجتمع يجب أن تكون محايدة وموضوعية من تقلبات السلطة إذ لا يجب عليها أن تكون ضمن اللعبة السياسية وألا يتم استغلالها لتصبح هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة (غالم، 2018).

ثالثا: المدرسة البنائية الوظيفية:

تتفق هذه المدرسة على أن الاستقرار السياسي هو قدرة المؤسسات السياسية والحكومة على التعامل مع الاضطرابات والأزمات وتكيفها مع الظروف البيئية، ومن جهة أخرى تعتبر أن التغييرات الوزارية كل عام سواء ذلك كان رئيس الوزراء أو أعضاء المجلس الوزاري، تدل على ضعف النظام السياسي وعدم استقراره حتى وإن كان لا يشمل النظام برمته (رشيد، 2022).

رابعا: المدرسة الأدائية:

ترتكز هذه المدرسة على فكرة ربط الاستقرار السياسي بالأداء الحكومي (عبد المنعم، 2021)، حيث إنَّ الاستقرار السياسي يترتب على مجموعة من السمات البارزة للأداء الحكومي ومنها (بو

عافية، 2016): المحافظة على المؤسسات الحكومية لفترة زمنية طويلة، وقدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ القوانين واتخاذ القرارات التي تدعم الاستقرار السياسي، وقدرة الحكومة على اللجوء للعنف من عدمه، ومدى استجابة الحكومة في إيصال المطالب الشعبية للقيادة السياسية.

❖ **عوامل الاستقرار السياسي:**

تنقسم الأسباب المؤثرة على الاستقرار السياسي إلى عاملين أساسيين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، حيث إنَّ اختلال هذه العوامل قد يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي وظهور حالة من عدم الاستقرار الذي يعود بسبب عجز النظام السياسي وعدم فاعليته في تحقيق مستوى الإشباع المرغوب من الحاجات والمطالب الشعبية (فتاح وحداد، 2021).

أولا: العوامل الداخلية:

إن المصدر الأساسي للعوامل الداخلية هي البيئة الداخلية للنظام السياسي في الدولة، وتتضمن كل من التضخم الدستوري، وضعف المؤسسات السياسية والصراع على السلطة، والانحطاط والفساد الإداري، وعدم التجانس الثقافي (Mohamed, 2020).

ثانيا: العوامل الخارجية:

كذلك فإن العوامل الخارجية تنبُع من البيئة الخارجية لنظام الدولة السياسي ولها صور عديدة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى الثقافي، وتشمل التدخلات الدولية، والحروب والنزاعات بين الدول (Mohamed, 2020)، ومحاكاة الحدث وعولمته، والنظم الاقتصادية الدولية (بو عافية، 2016).

❖ **مؤشرات الاستقرار السياسي:**

يعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية حيث يتسم بالغموض والتعقيد، إذ إنَّه لا يخضع للحكم المطلق وذلك بسبب المؤشرات المصاحبة له والمقومات المختلفة، كذلك نظراً لطبيعة المجتمع والبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية (بو عافية، 2016). وتتمثل أهم هذه المؤشرات كما يلي:

1- غياب العنف السياسي:

الاستقرار السياسي غالبا ما يرتبط بمؤشرات سلبية على رأسها العنف بين العديد من المجتمعات، وينقسم العنف إلى شكلين: العنف الرسمي والعنف غير الرسمي. فالعنف الرسمي

هو الذي يمارس من جانب السلطة الحاكمة ضد أفراد المجتمع أو جهات تنظيمية (جعشان، 2019)، وقد يكون على الصعيد الوطني مثل استخدام وحدات الجيش والقوات الأمنية ضد الاحتجاجات أو على الصعيد الدولي مثل الحروب الاقتصادية أو الاستعمارية أو حتى النفسية (هادي، 2018). أما العنف غير الرسمي أو ما يعرف بالعنف الشعبي فيشير إلى أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد ضد بعضهم أو ضد النظام السياسي، ومن أشكاله الانقلابات، والاغتيالات، والانتفاضات الشعبية (هادي، 2018).

2- الانتقال السلمي للسلطة في الدولة:

ويعتبر هذا المؤشر مقياساً حقيقياً عن مدى الاستقرار السياسي في دولة ما، فإذا كان انتقال السلطة ديموقراطيا وبناءً على القوانين الدستورية يكون النظام السياسي مستقرا، أما في حال إذا انتقلت القيادة من خلال الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يدل على نشوب العنف والفوضى وعدم الاستقرار السياسي في النظام، فانتقال السلطة هي تغير رئيس الدولة إلى شخص أخر قادر على أن يتولى زمام المسؤولية وهي تختلف حسب نوع النظام السياسي السائد والأساليب الدستورية المطبقة (Bani Hamad, 2018).

3- المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية على أنها مشاركة المواطنين في المسائل المختلفة ضمن جماعات منظمة مثل البرلمان الذي يناقش قضايا مجتمعية (بن ققة، 2012). إذ تعتبر المشاركة السياسية الشعبية في القضايا الوطنية حقاً لهم في صنع القرارات السياسية بالإضافة إلى أنها قناة رسمية تتصف بالديمُقراطية بين الأفراد والسلطة لمعرفة آرائهم وإيصال رغباتهم، بالتالي يطفو طابع الاستقرار السياسي في الدولة (عميرة ومالكي، 2013).

4- الشرعية السياسية:

تمثل الشرعية عند أغلب مواطني المجتمع الإيمان بالقيادة التي تمارس السلطة من أجل حماية المواطن والدفاع عن الوطن وسيادته، وإلا فقد تلك الطاعة ومبررها (رشيد، 2022). فإذا كانت الشرعية تنفذ بشكل سليم تقل الحاجة إلى القوات الأمنية والعكس في الشرعية المنخفضة إذ تلزم الحاجة إلى الشرطة ووحدات الجيش بأعداد كبيرة، لذا فعندما تكون الشرعية ذات قوة متينة يسود الاستقرار السياسي داخل نظام الدولة (هادي، 2018).

5- التداول المحدود في مناصب القيادة السياسية:

عندما تكون القيادة السياسية وتحديدا السلطات التنفيذية في منصبها لأطول فترة ممكنة دلّ ذلك على رضا وتأييد الشعب لها، إذ يقترن ذلك بالاستقرار السياسي، ولكن التغيرات المتقلبة في هذه المناصب وذلك بإسقاط الحكومات بسبب عجز القدرات القيادية للسياسيين وقصور أداء الأجهزة الإدارية التنفيذية في نظام الدولة، مما يؤدي إلى نشوب احتجاجات ورفض النظام السياسي الحالي (سليمان، 2017).

6- نجاح السياسات الاقتصادية:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي، حيث إنَّ بناء وتوجيه السياسات الاقتصادية سيساعد في تحقيق أهداف التنمية الذي يخلق مستوى معيشيًا ودرجة من الرفاهية العالية في المجتمع، بالتالي فإن الرضا الشعبي حول أداء النظام السياسي يكون واضحاً (Bani Hamad, 2018).

كيفية قياس مؤشر الاستقرار السياسي:

أن مؤشر الاستقرار السياسي هو مقياس مركب يعتمد على مؤشرات فرعية منها: الانتقال غير المنظم لسلطة الحكومة، والنزاع المسلح، والاضطرابات الاجتماعية، والمظاهرات العنيفة، والتوترات الدولية، والنزاعات الداخلية كالصراعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية (Kaufmann et al., 2010)، وهو مؤشر متاح منذ عام 1996 إلى عام 2020 في قاعدة البيانات للبنك الدولي وهو يتضمن 194 دولة، ويقيس مؤشر الاستقرار السياسي غياب العنف والإرهاب وكذلك زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، وتعتبر أعلى قيمة هي 2.5 وأدنى قيمة هي (2.5-). (The Global Economy, 2023).

❖ **العلاقة بين الاستقرار السياسي وعجز الموازنة العامة:**

تظهر العلاقة ما بين الاستقرار السياسي وعجز الموازنة العامة من خلال مساعدة الاستقرار السياسي في بناء الثقة في مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى توقف هجرة الأموال للخارج وفي جذب الاستثمارات الأجنبية. إن وقف هجرة الأموال للخارج يعني استثمارها محليا، ومع جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن كل ذلك يؤدي إلى زيادة التحصيلات الضريبية، وبالتالي يقل العجز في الموازنة العامة. ها بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي يعزز من الشفافية والنزاهة في الدولة، وهذ يساعد على كسب ثقة المستثمرين ويوجه المستثمرين نحو التنافس والإبداع. ولذلك يرى كل من Ngo and Nguyen (2020) وArif and Hussain (2018) بأن العلاقة بين الاستقرار

السياسي وعجز الموازنة العامة علاقة وطيدة، إذ كلما كان الاستقرار السياسي سائداً كان عجز الموازنة قليلاً. وكذلك فإن الاستقرار السياسي يلعب دوراً حيوياً للسياسات المستقرة للموازنة العامة إذ إنَّ بعض الظروف السياسية غير المستقرة قد تسبب تباطؤ في عمليات الإصلاح الذي بدوره يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة (Mushtaq et al., 2017). ويذكر Barisik and Baris (2017) أن تحسين مستوى الاستقرار السياسي وضمانه يساعد في انخفاض عجز الموازنة العامة عند مستوى معين، ويتفق معه Pasten and Cover (2010) إنه من الممكن لعدم الاستقرار السياسي أن يتسبب في عجز كبير غير مستدام في الموازنة العامة. ويرى Safdar and Padda (2017) بأن ارتفاع الفساد وضعف جودة المؤسسات واختلال القانون والنظام يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي قد يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة. إن أحد الأسباب المهمة لفشل نهج التوازن للسياسة المالية هو أن العجز المالي يتم تحديده جزئياً بواسطة العوامل السياسية وهذا يعني أن زيادة درجة عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى عجز أكبر في الموازنة العامة (Roubini, 1991). ويرى Agnello and Sousa (2013) أن ارتفاع تقلب العجز في الموازنة العامة يرتبط عادة بمستويات أعلى من عدم الاستقرار السياسي ومستويات ديمُقراطية أقل، حيث إنَّ الدولة التي تتمتع بديمُقراطية أعلى يكون التقلب في عجز الموازنة منخفض. ويذكر Yabre (2021) أن زيادة مستوى الاستقرار في الحكومة يؤدي إلى ضبط الأوضاع المالية بشكل كبير، وهذا يشير إلى أن الحكومة التي تواجه أخطارًا أقل للإطاحة بها تتمتع بقدرة مؤسسية على تنفيذ وضبط السياسات المالية.

وبالتالي يمكن القول بأن اقتصاديات مختلف الدول تتأثر بالاستقرار السياسي، فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي كلما تحسنت البيئة الملائمة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات ورأس المال المادي، وهذا يرفع من معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية، مما يعمل على تقليل عجز الموازنة العامة، والعكس بالعكس.

❖ **الدراسات السابقة:**

تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومختلف المتغيرات منها الاقتصادية، والسياسية، إذ عرضت الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم.

هدفت دراسة Woledetensaye (2022)، إلى تحليل محددات عجز الموازنة العامة في منطقتين من شرق وغرب أفريقيا عبر البلدان من عام 2000 إلى عام 2017 باستخدام منهج البيانات المقطعية Panel Data وكذلك باستخدام أسلوب تقديرات الأثر الثابت للمتغير الوهمي، وكما

بحثت في متغير التفاعل لنتائج انحدار الديون لمعرفة ما إذا كان مصدر الدين في مناطق البلدان هو ذاته أم لا. وتوصلت النتائج إلى أن ارتفاع معدل البطالة وعرض النقد بالمفهوم الواسع والنسبة العالية للنمو السكاني الإجمالي يؤثر على عجز الموازنة العامة في حين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدين والتضخم لم يظهروا تأثيرا كبيرا على عجز الموازنة العامة في تحليل المناطق، ما يعني أنه، مقارنة بأثيوبيا، فإن حجم عجز الموازنة العامة في تنزانيا والسنغال وساحل العاج أعلى من العجز العام في أثيوبيا. وأشارت الدراسة إلى أن الآثار المترتبة على السياسة المالية التوسعية تقلل من مستوى البطالة المرتفع، كما أن المعروض النقدي الواسع ومعدل النمو السكاني يقللان من عجز الموازنة العامة.

كما تناولت دراسة Arif and Hussain (2018)، في اختبار المحددات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة بالإضافة إلى المتغيرات السياسية لمنطقة جنوب أسيا ورابطة دول شرق أسيا للفترة الزمنية (1984-2016)، وذلك باستخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية، حيث أظهرت النتائج أن التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهما تأثير قوي على عجز الموازنة العامة، وأيضا أظهر الانفتاح التجاري علاقة إيجابية مع عجز الموازنة العامة، وأن السياسة العسكرية والصراعات الخارجية تأثيرها ضعيف، كذلك العلاقة السلبية للنمو السكاني مع تقلب عجز الموازنة العامة، وأخيرا فإن علاقة الاستقرار السياسي والفساد علاقة عكسية بحيث اذا انخفض كلاهما أدى إلى استقرار الموازنة العامة.

وهدفت دراسة Brima (2015)، إلى استقصاء العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث أصبح في سيراليون عجز الموازنة العامة مشكلة خطيرة ومتزايدة بسبب الإنفاق العام غير السليم، واستخدمت الدراسة منهجية السلاسل الزمنية لفترة 34 عاما (1980-2014) وذلك لاشتقاق العلاقات طويلة المدى وقصيرة المدى التي تم فيها استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبار سببية جرينجر (Granger). وأظهرت النتائج من العلاقة طويلة المدى أن سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد لها علاقة عكسية وهامة مع عجز الموازنة العامة في حين أن معدل الفائدة والتضخم لهما علاقة إيجابية على الرغم أن سعر الفائدة غير مهم على المدى الطويل، تتوافق نتائج المدى القصير مع نتائج المدى الطويل باستثناء سعر الصرف، وتؤكد نتائج اختبار

جرينجر(Granger) السببية وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعرض النقد وعجز الموازنة العامة.

كما جاءت دراسة عيسى (2013) بهدف إجراء تقييم قياسي بين العديد من المتغيرات الاقتصادية وعجز الموازنة العامة وذلك من خلال عرض نموذج يشتمل على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للوصول إلى محددات عجز الموازنة العامة، وذلك باستخدام الأساليب القياسية الحديثة مثل تحليل التكامل المشترك. إذ أظهرت نتائج الدراسة أن صادرات دولة السودان من البترول لها تأثير عكسي على عجز الموازنة العامة في الأجلين: القصير والطويل وأما حجم السكان فيؤثر على عجز الموازنة العامة في الأجل الطويل وذلك لما يتطلب الزيادة في عدد السكان من الخدمات التي توفرها الدولة، أما بالنسبة لتأثير المستوردات على عجز الموازنة فهي تعكس زيادة المشتريات من السلع الأجنبية الذي يزيد من عجز الموازنة العامة. أما من الجهة الأخرى، فإن زيادة المستوردات تزيد من الرسوم الجمركية التي تؤثر على إيرادات الدولة غير النفطية، ولكن من الممكن أن التأثير الأول أكبر من التأثير الثاني إذ إنَّ زيادة المستوردات تزيد من عجز الموازنة العامة.

وفي دراسة .Javid et al (2011) التي هدفت إلى التحقق من مصادر تقلب العجز المالي في جنوب آسيا (باكستان، بنغلادش، الهند، وسيرلانكا) ودول الأسيان (إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الصين، والفلبين) للفترة 1984-2010 ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تسبب عدم الاستقرار في عجز الموازنة العامة، وتسلط الضوء على تأثير الانفتاح المتزايد والتضخم المرتفع على تحليل تقلبات العجز في الموازنة العامة. ويشمل التحليل الدور الكمي والنوعي متغير الاستقرار السياسي في عدم استقرار عجز الموازنة العامة ودور المؤسسات وبعض متغيرات الحوكمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع الدخل و معدل التضخم ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بعدم استقرار الموازنة العامة، حيث تعاني البلدان الصغيرة ذات النمو السكاني المنخفض من عجز أكثر تقلبا في الموازنة العامة، ويتسبب الفساد المرتفع وانخفاض الجودة المؤسسية (القانونية والبيروقراطية) والصراعات (الداخلية والخارجية والعرقية والدينية) إلى مزيد من التقلبات الاقتصادية في عجز الموازنة العامة، وأن المستوى العالي من الديمُوقراطية والظروف الاجتماعية والاقتصادية يقللان من تقلبات عجز الموازنة العامة، كما أشارت النتائج إلى أن دول الأسيان (إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الصين، والفلبين) لديها عجز أقل من عدم الاستقرار في الموازنة العامة، وأوصت الدراسة إلى أهمية ضمنية للحكومة انه من

خلال تحسين جودة المؤسسات وخلق أوضاع مستقرة للاقتصاد والتوجه نحو أنظمة ديمُوقراطية من شأنه أن يضمن عجزاً مالياً أكثر استقراراً وذا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحللت دراسة Agnello and Sousa (2009)، المصادر السياسية والمؤسسية والاقتصادية للعجز العام، باستخدام مقدر النظام Generalized Method of Moments (GMM) لنماذج بيانات السلسلة الزمنية والمقطعية Panel Data وعينة من 125 دولة تم تحليلها من 1980 إلى 2006، وأظهرت النتائج أن ارتفاع تقلب العجز العام يرتبط عادة بمستويات أعلى من عدم الاستقرار السياسي وديمُوقراطية أقل، بالإضافة إلى ذلك يميل تقلب العجز العام إلى التضخم بالنسبة للبلدان الصغيرة نتيجة لفترات التضخم المفرط، والبلدان ذات الدرجة العالية من الانفتاح.

❖ **النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة:**

بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة (Hidayat et al., 2019)، (Arif & Hussain, 2018)، (Karras, 1994). فإن النموذج القياسي للدراسة يتخذ الشكل التالي:

BD= *f* (PS, GDP, INF, POP) ..... (1)

- عجز الموازنة Budget Deficit (BD): يشير إلى عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات، ويمكن تعريفه وفقا للبنك المركزي الأردني بأنه تخطي حجم النفقات العامة عن حجم الإيرادات المحلية، أي: النفقات العامة > الإيرادات المحلية = عجز الموازنة العامة.
- مؤشر الاستقرار السياسي Political Stability (PS): يقيس تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف بدوافع سياسية بما في ذلك الإرهاب. ويعطى التقدير درجة الدولة على المؤشر الإجمالي، بوحدات توزيع طبيعية قياسية، وتتراوح بين 2.5 و 2.5- تقريبا، وفقاً لبيانات البنك الدولي، أعلاها (2.5) وهي أفضل مؤشر للاستقرار السياسي وأقلها (2.5-) وهي أسوأ قيمة بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي.
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Gross Domestic Production (GDP): وهو إجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود بلد ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة واحدة.

- معدل التضخم Inflation Rate (INF): الذي يدل على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويقاس من خلال مؤشر أسعار المستهلك، وهو النسبة المئوية السنوية للتغير في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن تثبيتها أو تغييرها على فترات زمنية محددة وذلك حسب بيانات The World Bank.
- معدل النمو السكاني Population Growth (POP): وهو معدل نمو السكان في الأردن.

❖ **الاختبارات الأولية:**

من أجل اختبار فرضية الدراسة، تم القيام بمجموعة من الاختبارات الأولية أو التشخيصية لبيانات متغيرات الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى الطريقة المناسبة لتقدير النموذج القياسي، اشتملت هذه الاختبارات على كل من اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية واختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني واختبار التكامل المشترك.

❖ **نتائج الاختبارات التشخيصية (الأولية):**

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بالاختبارات التشخيصية (الأولية) لاختبار طريقة التقدير المناسبة، حيث كانت نتائجها كما يلي:

- **اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test):**

باستخدام كل من اختبار ديكي- فولر الموسع Augment Dickey Fuller (ADF) واختبار فيليبس – بيرون Phillips Perron (PP)، إذ تم استقصاء النتائج المبينة وذلك بناء على القاطع (Intercept) ودون القاطع والاتجاه (No Intercept and Trend) كما في الجدول (1):

الجدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

المتغير	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية	قيمة t المحسوبة	قيمة الاحتمالية	Max-Lag			
	1%	**5%**	**10%**				
*عجز الموازنة (BD)	-3.7378	-2.9918	-2.6355	-1.77237	-0.6046	0	المستوى
	-3.7529	**-2.9980**	**-2.6387**	**-5.4033**	**0.0002**	**0**	**الفرق الأول**
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-10.4066	0.0000	0	الفرق الثاني
*الاستقرار	**-3.7378**	**-2.9918**	**-2.6355**	**-2.9914**	**0.0500**	**0**	**المستوى**

السياسي (PS)	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-7.7310	0.0000	0	الفرق الأول
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-11.1453	0.0000	0	الفرق الثاني
*الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP)	-3.7378	-2.9918	-2.6355	0.7398	0.9905	0	المستوى
	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-2.5148	0.1251	0	الفرق الأول
	-3.7695	**-3.0048**	**-2.6422**	**-7.7806**	**0.0000**	**0**	**الفرق الثاني**
*معدل التضخم (INF)	**-3.7378**	**-2.9918**	**-2.6355**	**-4.4584**	**0.0019**	**0**	**المستوى**
	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-8.7968	0.0000	0	الفرق الأول
	-3.7695	-3.0098	-2.6422	-11.9002	0.0000	0	الفرق الثاني
*معدل النمو السكاني (POP)	**-3.7529**	**-2.9980**	**-2.6387**	**-6.4134**	**0.0000**	**1**	**المستوى**
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-2.4299	0.1455	1	الفرق الأول
	-3.7880	-3.0123	-2.6461	-3.0397	0.0474	1	الفرق الثاني

*: تم استخدام القاطع (Intercept) للمتغير.

تشير نتائج اختبار سكون جذر الوحدة لديكي- فولر الموسع (ADF) في الجدول (1) إلى أن المتغيرات لم تسكن جميعها عند المستوى فكما يتضح من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) يظهر أن كلاً من مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، ومعدل التضخم (INF)، ومعدل النمو السكاني (POP) كان ساكناً عند المستوى آي I(0) على مستوى الدلالة الإحصائية 10%، أي أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بقيمتها المطلقة، وعليه يتم رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم سكون المتغيرات عند المستوى I(0). أما بالنسبة لمتغير عجز الموازنة (BD) فإنه يستقر عند الفرق الأول أي أنه I(1)، حيث إنَّ القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة لديكي- فولر الموسع (ADF) أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%، كذلك في متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)،

فإنه يسكن عند الفرق الثاني أي أنه I(2)، إذ إنَّ القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة لديكي- فولر الموسع (ADF) أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%. ولتأكيد نتائج اختبار ديكي- فولر بالشكل الموسع تم إجراء اختبار السكون باستخدام اختبار فيليبس- بيرون وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

المتغير	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية			قيمة t المحسوبة	قيمة الاحتمالية Probability	
	1%	5%	10%			
عجز الموازنة (BD)*	-3.7378	-2.9918	-2.6355	-0.4713	0.8807	المستوى
	-3.7529	**-2.9980**	**-2.6387**	**-5.4053**	**0.0002**	**الفرق الأول**
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-11.3142	0.0000	الفرق الثاني
الاستقرار السياسي (PS)*	**-3.7378**	**-2.9918**	**-2.6355**	**-2.9123**	**0.0587**	**المستوى**
	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-9.6025	0.0000	الفرق الأول
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-34.6235	0.0000	الفرق الثاني
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP)*	-3.7378	-2.9918	-2.6355	0.3405	0.9755	المستوى
	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-2.4663	0.1362	الفرق الأول
	-3.7695	**-3.0048**	**-2.6422**	**-7.7806**	**0.0000**	**الفرق الثاني**
معدل التضخم (INF)*	**-3.7378**	**-2.9918**	**-2.6355**	**-4.4856**	**0.0018**	**المستوى**
	-3.7529	-2.9980	-2.6387	-11.4049	0.0000	الفرق الأول
	-3.7695	-3.0048	-2.6422	-32.8906	0.0000	الفرق الثاني
معدل النمو السكاني (POP)**	-2.6648	-1.9556	-1.6087	-0.8567	0.3344	المستوى
	-2.6693	**-1.9564**	**-1.6084**	**-1.6449**	**0.0933**	**الفرق الأول**
	-2.6742	-1.9572	-1.6081	-1.9182	0.0542	الفرق الثاني

*: تم استخدام القاطع (Intercept) للمتغير **: تم استخدام دون القاطع والاتجاه (No Intercept and Trend)

حيث تتطابق نتائج اختبار فيليبس بيرون Phillips Perron (PP) في الجدول (2) مع نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey Fuller(ADF) في سكون المتغيرات، ما عدا متغير معدل النمو السكاني فإنه يسكن عند الفرق الأول أي أنه كانا (1) في اختبار فيليبس بيرون (PP).

وبذلك يظهر بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت غير متكاملة من نفس الدرجة، إذ وحسب (Engle & Granger, 1987) لتطبيق اختبار التكامل المشترك فإنه لابد أن تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات لها نفس درجة التكامل. على الرغم من اختلاف درجة التكامل للسلاسل الزمنية فإنه من الممكن أن يوجد بينها تكامل مشترك، ولذلك تم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Test) لمعرفة إن كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أم لا.

- **اختبار تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى (Lag Length Selection):**

يتضح من الجدول (3) أن معيار كل من أكايك Akieka Information Criterion(AIC)، ومعيار شوارتز Schwartz Information Criterion (SIC)، ومعيار هانان كوين Hannan Queen Criterion(HQ) يظهر بأن العدد الأمثل لعدد فترات الإبطاء الزمني كان عند اثنين، وتم اعتماد ذلك من أجل اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

الجدول رقم (3): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني

عدد فترات الإبطاء المثلى	LR	FPE	AIC	SIC	HQ
1 lag	NA	1.09e+09	34.9628	36.1971	35.2732
2 lag	**73.3327***	**44740882***	**31.4958***	**33.9642***	**32.1166***

*: فترة الإبطاء المثلى وفق الاختبار المعني والمستخدمة في فحص الاختبارات.

LR: نسبة الإمكان FPE: معيار الخطأ للتنبؤ النهائي

نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto-Regression (VAR):

بناءً على الاختبارات التشخيصية وجد بأن النموذج الأمثل لبيانات الدراسة هو نموذج متجه الانحدار الذاتي الذي يعتبر أحد أبسط النماذج متعددة المتغيرات، إذ إنَّه يستخدم في دراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم إدراج كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية تتضمن قيم المتغير ذاته في الفترات الزمنية السابقة، إضافة إلى القيم في الفترات الزمنية السابقة للمتغيرات الأخرى في نموذج الدراسة، حيث يمكن كتابة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(ρ) لعدد من فترات الإبطاء الزمني (ρ) بالصيغة المبسطة كالآتي (Eklund, 2007):

$$Z_t = C + Ø_1 Z_{t-1} + Ø_2 Z_{t-2} + ... + Ø_\rho Z_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

حيث إنَّ:

C: متجه عمودي يعبر عن الثوابت **Z_t**: متجه أبعاده (m.1) يمثل مجموعة المتغيرات

$Ø_\rho$: مصفوفة المعلمات وأبعاده (m.m) **ε_t**: متجه أبعاده (m.1) ويمثل الخطأ العشوائي

ρ: عدد فترات الإبطاء الزمني **t**: الزمن

يعتمد نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression (VAR) على استخدام تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). ومن أجل تحليل استجابة المتغيرات لصدمات النموذج، يجب تحويل النموذج إلى نموذج لا تترابط الأخطاء العشوائية معا عبر الزمن، وذلك عن طريق تقدير الصيغة المختزلة، وأحد هذه الطرق هي تجزئة تشولسكي (Choleski Decomposition) الذي يتأثر بحساسية الترتيب، (عبد الحميد ودلدار، 2017). وتم اتخاذ الترتيب التالي للمتغيرات من اليسار إلى اليمين:

BD, PS, GDP, INF, POP

- **تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):**

تقوم طريقة تحليل مكونات التباين على أساس قياس أثر الصدمات الناتجة عن متغير محل الاعتبار وتأثيره على المتغيرات الأخرى عبر الزمن، إذ إنَّها تعتبر أحد الطرق لوصف السلوك الديناميكي للنموذج، حيث يهدف إلى إيجاد مقدار التباين في التنبؤ لمتغير ما، ويعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته وإلى خطأ التنبؤ بالمتغيرات الأخرى في نموذج الدراسة (Levendis, 2018)، (العمرو، 2016).

ولمعرفة مقدار التباين في التنبؤ للاستقرار السياسي في عجز الموازنة العامة العائد إلى خطأ التنبؤ في الاستقرار السياسي ذاته، والمقدار العائد أيضا إلى خطأ التنبؤ بالمتغيرات التوضيحية لنموذج الدراسة، فقد تم تحليل مكونات التباين للعجز في الموازنة العامة، وكانت النتائج كما هي في الجدول (4):

الجدول رقم (4): نتائج اختبار تحليل مكونات التباين لعجز الموازنة العامة في الأردن

الفترة الزمنية	S.E	عجز الموازنة العامة	الاستقرار السياسي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل النمو السكاني
1	381.8402	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	432.9037	86.77552	7.397527	5.519210	0.147997	0.159745
3	464.1805	78.49575	15.08923	4.969364	0.806563	0.639091
4	470.0348	76.67272	14.71632	5.124269	2.303417	1.183276
5	504.1918	70.03393	15.00296	10.12789	2.546113	2.289108
6	540.6025	64.12737	14.11025	16.23897	2.300947	3.222459
7	584.1310	60.52591	14.76176	18.74825	2.030767	3.933312
8	629.9250	56.39334	15.73282	21.53605	1.844259	4.493528
9	672.3590	53.77288	15.67277	23.72078	1.818962	5.014607
10	725.6153	50.18399	15.99281	26.55209	1.760379	5.510731

يتضح من نتائج الجدول (4) أن عجز الموازنة العامة (BD) في الفترة الثانية من التباين يعزى لنفسه بنسبة 86.77 % ليتناقص على طول الفترة حتى يصل إلى الفترة العاشرة بنسبة 50.18 %، ما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه. ويلاحظ أيضا أن عجز الموازنة العامة يتأثر بالاستقرار السياسي (PS) إذ إنَّه خلال الفترة الثانية والثالثة يتزايد مقدار تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والعائدة على أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي ليصل إلى 7.40% و15.09% على التوالي، وكان الاستقرار السياسي يفسر حوالي 15.73% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة التي تعود إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي في الفترة الثامنة، ومن الملاحظ أن هذه النسب في ازدياد حتى الفترة العاشرة لتصل إلى 15.99% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة

العامة والتي تعود إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي ، وذلك يدل على أن الاستقرار السياسي يؤثر على عجز الموازنة العامة مع مرور الزمن.

ويظهر من الجدول (4) أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يفسر ما مقداره 5.52% في السنة الثانية من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة، وكذلك في السنة الخامسة فإنه يؤثر بمقدار 10.13% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة الذي يعود إلى الأخطاء العشوائية في الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر كذلك على عجز الموازنة العامة، وذلك ليس لفترة زمنية واحدة بل لعدد من السنوات القادمة ليصل في الفترة العاشرة إلى 26.55% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم (INF) في الجدول (4) فإن تأثيره يتزايد من الفترة الثانية وحتى الفترة الخامسة ليصل إلى 2.55% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة العائد على الخطأ العشوائي لمعدل التضخم، ولكن يبدأ بالتناقص من الفترة السادسة بمقدار 2.30% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة الذي يعود إلى الخطأ العشوائي في معدل التضخم حتى الفترة العاشرة ليصل إلى 1.76% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة العائد على الخطأ العشوائي لمعدل التضخم.

كذلك يتضح من الجدول (4)، أن تأثير معدل النمو السكاني من الفترة الثانية يبدأ من 0.16% ليرتفع إلى 0.64 % في الفترة الثالثة من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة العائد على الخطأ العشوائي في معدل النمو السكاني، ويحافظ على مستويات الزيادة حتى الفترة العاشرة بمقدار 5.51% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة الذي يعود إلى الأخطاء العشوائية في معدلات النمو السكاني، ويشير ذلك إلى قوة تأثير التغير في معدل النمو السكاني على عجز الموازنة العامة.

- **دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):**

إن دالة الاستجابة لردة الفعل تعتبر أيضا من الطرق للتعرف على السلوك الديناميكي لنموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression)، وتهدف إلى إيضاح صدمة عشوائية غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد من أحد متغيرات النموذج وتأثيره على باقي المتغيرات التوضيحية خلال مسار زمني محدد (Kirchgassner et al., 2013). والشكل (1) يبين نتائج دالة استجابة متغير العجز في الموازنة العامة لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الاستقرار السياسي:

الشكل (1): نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

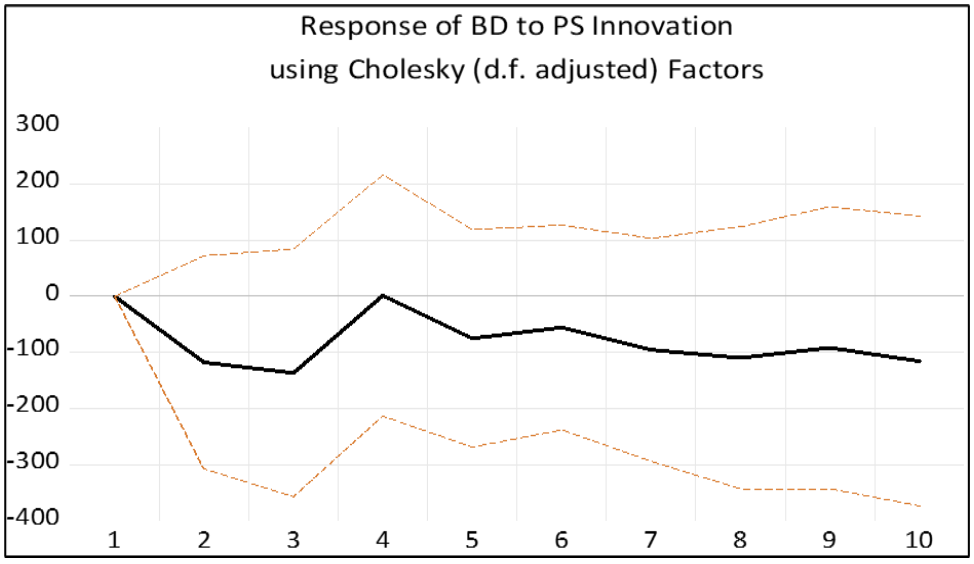

يوضح الشكل (1) تقديرات دالة الاستجابة ردة فعل عجز الموازنة العامة للمتغيرات الأخرى في نموذج الدراسة حيث يمثل المحور العمودي النسبة المئوية لاستجابة عجز الموازنة العامة والمحور الأفقي عدد الفترات الزمنية التي حدثت بعد حدوث الصدمة للمتغير. ففي الشكل (1) يتضح أن أي صدمة في الاستقرار السياسي (PS) بمقدار انحراف معياري واحد تؤثر سلباً على عجز الموازنة العامة (BD) في الفترة الأولى من المسار الزمني حتى الفترة الثالثة، تتزايد خلال الفترتين الثالثة والرابعة، ولكن تعود للانخفاض حتى الفترة العاشرة، وبمعنى آخر إن أي زيادة في الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة. فانخفاض مؤشر الاستقرار السياسي الناتج عند تهديدات خارجية أو حتى داخلية يؤدي بالدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الشؤون العسكرية بالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة (Abu Shihab, 2021). وبهذا نرفض فرضية الدراسة ويتبين وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي وعجز الموازنة العامة في الأردن خلال فترة الدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج دراسات كل من (Pasten & Cover, 2010; Barisik & Baris, 2017; Mushtaq et al., 2017; Ngo & Nguyen, 2020).

❖ النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

تم إجراء الدراسة بهدف البحث في أثر الاستقرار السياسي على عجز الموازنة العامة في الأردن، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

تدل نتائج تحليل مكونات التباين:

- أن عجز الموازنة العامة يتأثر بالاستقرار السياسي إذ إنَّه خلال الفترة الثانية والثالثة يتزايد مقدار تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والعائدة إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي ليصل إلى 7.40% و15.09% على التوالي، كما كان الاستقرار السياسي يفسر حوالي 15.73% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة التي تعود إلى أخطاء عشوائية في الاستقرار السياسي في الفترة الثامنة، ومن الملاحظ أن هذه النسبة في ازدياد حتى الفترة العاشرة لتصل إلى 15.99%.
- أن الناتج المحلي الإجمالي يفسر ما مقداره 5.52% في الفترة الثانية من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة مع مرور الزمن ليصل إلى 26.55% في الفترة العاشرة من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة العائدة إلى الخطأ العشوائي في الناتج المحلي الإجمالي.
- أن معدل التضخم يفسر ما مقداره 0.15% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة مع مرور الزمن ليصل في الفترة الخامسة إلى 2.55% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والعائد إلى الخطأ العشوائي لمعدل التضخم.
- أن معدل النمو السكاني يفسر ما مقداره 0.16% في الفترة الثانية ويتزايد مع مرور الزمن حتى الفترة العاشرة ليصل إلى 5.51% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة العامة والعائد إلى الخطأ العشوائي لمعدل النمو السكاني.

كما تشير نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل إلى أن أي صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد للاستقرار السياسي يؤثر سلباً على عجز الموازنة العامة مع مرور الزمن، أي أن زيادة الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة في الأردن.

ثانيا: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- توصي الدراسة بترسيخ الاستقرار السياسي ورفع مستوياته عبر تطوير السلك الأمني وتثقيف أبناء الأردن للمحافظة على المنظومة السياسية واستقرارها، لأهميته في الاقتصاد الأردني مما يقلل من العجز في الموازنة العامة. إن ترسيخ هذا الاستقرار السياسي وبالتالي تقليل عجز الموازنة العامة يساهم في رفع مستوى المعيشة للمجتمع بأكمله، حيث يساعد على توفير الأموال اللازمة لزيادة الرفاهية الاجتماعية.

2- توصي الدراسة الباحثين في تطوير الدراسة مستقبلا، نظراً للحاجة إلى دراسات تتعلق بمفهوم الاستقرار السياسي في الأردن وأثره على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي.

3- الحاجة إلى استحداث بيانات قاعدة البنك المركزي الأردني لتكون البيانات شهرية أو ربعية للحصول على نتائج أكثر دقة.

❖ المراجع:

بن قفة، سعاد. (2012). المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا: (1962-2005). [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر بسكرة.

البنك المركزي الأردني. (2022). النشرة الإحصائية السنوية. تم الاسترجاع من: https://www.cbj.gov.jo

بوعافية، محمد. (2016). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. *دفاتر السياسة والقانون*، بلا (15)، 308-328.

جعشان، صالح. (2019). عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات. *المعهد المصري للدراسات*.

راضية، دنان. (2012). عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول). *Revue d'économie et de statistique appliquée*، 9(2) 151-160.

رشيد، سارة. (2022). *أثر السياسات الاقتصادية على الاستقرار السياسي" بولندا انموذجا"*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.

سليمان، مصعب. (2017). *التنمية الديموقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

عبد المنعم، مروة. (2021). الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2020-2004). *مجلة السياسة والاقتصاد*، 12(11)، 1-29.

العمرو، حسين. (2016). تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني. *المنارة*، 22(3)، 383-363.

عميرة، أيوب ومالكي، رتيبة. (2013). *تأثير التحول الديموقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1999-2009)*. [شهادة الليسانس غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة

عيسى، كمال. (2013). محددات عجز الموازنة العامة في السودان. *مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية*، بلا (13)، 87-124.

غالم، عبد الرحمان. (2018). القيادة والاستقرار الساسي في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون*، عدد خاص، 64-78.

فتاح، كمال وحداد، محمد. (2021). الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس، ومضامين البناء والترسيخ. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، 5(1)، 206-230.

هادي، سهيلة. (2018). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. *دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 10(3)، 124-144.

هيجوت، ريتشارد. (2001). *نظرية التنمية السياسية* (عبد الرحمن، حمدي وعبد الحميد، محمد، مترجم). المركز العلمي للدراسات السياسية. (العمل الأصلي نشر في 1989).

Abu Shihab, R. (2021). Determinants and Impact of the Budget Deficit on Economic Growth in Jordan: VECM Approach. *Journal of Management Information and Decision Sciences*, 24(6), 1-13.

Agnello, L., & Sousa, R, M. (2013). Political Institutional, and Economic Factors Underlying Deficit Volatility. *Review of International Economics*, 21(4), 719-732.

Agnello, L., & Sousa, R. (2009). The Determinants of Public Deficit Volatility. *European Central Bank*, null (1042), 1-24.

Aisen, A., & Veiga, F, J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth?. *International Monetary Fund*, WP/11/12.

Arif, A., & Hussain, M. (2018). Economic, political and Institutional Determinants of Budget Deficit Volatility: A Panel Data Analysis. *International Journal of Economics and Business Administration*, 4(3), 98-114.

Bani Hamad, A, H. (2018). The Impact of Political Reforms on Stability in Jordan:(2011-2018). *Open Journal of Political Science*, 9(null), 122-144.

Barisik, S., & Baris, A. (2017). Impact of Governance on Budget Deficit in Developing Countries. *Theoretical and Applied Economics*, 24(2), 111-130.

Brima, S. (2015). Budget Deficit and Macroeconomic Variables in Sierra Leone: An Econometric Approach. *Journal of Economics and Sustainable Development,* 6(4), 38-51

Chtouki, Z., & Raouf, R. (2021). The Impact of Political Stability on Economic Performance in Africa: Evidence from 40 African Countries. *International Journal of Economics and Management Research*, 1(4), 35-58.

Engle, R., & Granger, C. (1987). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica*. 55(2), 251-276.

Hidayat, A, M., Yusiana, R., & Soleh, A. (2019). Determinants of Government Budget Deficits and Their Impact on Indonesian Foreign Debt. *International Conference on Rural Development and Entrepreneurship*, 5(1), 1-9.

Javid, A. Arif, U & Arif, A. (2011). Economic Political and Institutional Determinants of Budget Deficits Volatility in Selected Asian Countries. *The Pakistan Development Review*, 50(4), 649-662. Retrieved by: https://www.jstor.org/stable/23617726.

Karras, G. (1994). Macroeconomic Effects of Budget Deficits: Further International Evidence, *Journal of International Money and Finance*, 13(2), 190-210.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. World Bank Policy Research Working Paper, No.5430. Retrieved by: https://papers.ssrn.com

Kirchgassner, G., Wolters, J., & Hassler, U. (2013). *Introduction to Modern Time Series Analysis*. Springer Texts in Business and Economics.

Levendis, J, D. (2018). *Time Series Econometrics Learning Through Replication*. Springer Texts in Business and Economics.

Mohamed, E, A. (2020). The Impact of Political reform on the Stability of the State of Kuwait Since 2010. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, 2(2), 101-114.

Mushtaq, A., Muzaffar, M., & Ali, A. (2017). Political Instability and the Budget Deficit in Economy: A Case of Pakistan. *Pakistan Social Sciences Review*, 1(1), 1-20.

Ngo, M., & Nguyen, L. (2020). The Role of Economics, Politics, and Institutions on Budget Deficit in ASEAN Countries. *Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(9), 251-261.

Pasten, R., & Cover, J, P. (2010). The Political Economy of Unsustainable Fiscal Deficits. *Cuadernos De Economia*, 47(null), 169-189.

Radu, M. (2015). Political Stability-A Condition for Sustainable Growth in Romania?. *Procedia Economics and Finance*, 30(null), 751-757.

Roubini, N. (1991). Economic and Political Determinants of Budget Deficits in Developing Countries. *Journal of International Money and Finance*, 10(null), 49-72.

Safdar, F., & Padda, I. (2017). Impact of Institutions on Budget Deficit: The Case of Pakistan. *Numl International Journal of Business and Management,* 12(1), 77-88.

Thapa, G, B. (2005). Deficit Financing: Implications and Management. *NRB Economic Review*, Nepal Rastra Bank, Research Development, 17(null), 16-26.

The Global Economy. (2023, January 24). Political stability by country, around the world. Retrieved by: https://www.theglobaleconomy.com

The World Bank- Databank World Development Indicators 2022. Retrieved by: https://data.Worldbank.org/.

Woledetensaye, W. (2022). Determinates of Budget Deficit in Selected East and West African Countries: A Dynamic Panel Data Approach. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 13(3), 1-12.

Yabre, Y. (2021). Political Stability and Fiscal Consolidation in Sub-Saharan African Countries. *The World Economy*, 44(4), 1077-1109.